سلام يلتقي هيئة علماء المسلمين لاستيضاح مطالب وتهديدات النصرة

لبنان: اقتراح عون لانتخاب الرئيس من الشعب لن يبصر النور والحكومة رفضت مناقشة حديث باسيل عن الداعشية السياسية

نواب من تكتل التغيير والاصلاح خلال تقديم مشروع انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

مشروع الاقتراح الذي تقدم به عشرة من نواب تكتل الاصلاح والتغيير والقاضي بتغيير النظام اللبناني من برلماني الى رئاسي عبر انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب وعلى مرحلتين اولى من جانب الناخبين المسيحيين وثانية من جانب عموم الناخبين من مختلف الطوائف لن يبصر النور.

ومعطيات هذا التأكيد كثيرة وأهمها ان هذا الاقتراح يتطلب تعديلا للدستور الذي ينص على انتخاب الرئيس من جانب اعضاء مجلس النواب وبأكثرية الثلثين، فمن اين لكتلة العماد عون تأمين 86 نائبا، حتى ولو انضم اليها جميع نواب الثامن من آذار مادامت الاوراق البيضاء التي رمزت اليه في صندوق الاقتراع الرئاسية الوحيدة التي جرت، لم تبلغ مستوى النصف زائدا واحدا؟

كما ان طرحا كهذا، هدفه المضمر دستور الطائف الذي يناصبه العماد ميشال عون العداء منذ اقراره قبل 25 سنة، وربما المؤتمر التأسيسي الذي يعمل ثمانيون من آذار بتشجيع ايراني هادف الى استبدال المناصفة بين المسلمين والمسيحيين بالمثالثة بين السنة والشيعة والموارنة، ما يعني حفظ حصة المسيحيين في السلطة من النصف الى الثلث.

ولكن هل هذا دليل فعل ايمان من العماد عون بالاقتراح المطروح باسم كتلته ام مجرد رد فعل انفعالي على انحسار احتمالات وصوله الى القصر الجمهوري في بعدا.

الواقع انه لا خوف على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في لبنان مادام انه في صلب دستور الطائف، لكن ما تخشى منه اوساط 14 آذار لـ «الأنباء» هو تكرس هذه المحاولة للعبث بالنظام اللبناني العام، سابقة قد تجير ضد المسيحيين في لبنان، في حال تراجع بريق الاسلام المعتدل الحامي لهذه المعادلة.

تيار المستقبل، وصف اقتراح نواب التغيير والاصلاح بالتغريد خارج السرب، ولعب في الوقت الضائع، ففي عز ازمة الاستحقاق الرئاسي وفيما المطلوب اكمال النصاب لانتخاب رئيس الجمهورية جاء اقتراح التعديل الدستوري لانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب.

وقدم وزير الخارجية جبران باسيل لهذا الاقتراح بالكلام عن «داعشية سياسية» تلف المنطقة من الموصل في العراق الى كسب في سورية فبعبدا في لبنان، فكيف يمكن أن يستوي هذا الكلام مع محاولات خوض مغامرات دستورية جديدة لا أحد يدري أين تنتهي.

ريفي لـ «الانباء»: لا أخاف على لبنان من داعش وأخواته طالما انه ليست لهم بيئة حاضنة فيه

وقد تولى أمس النائب إبراهيم كنعان أمين سر التكتل العوني، الدفاع عن اقتراح القانون في مؤتمر صحافي، لم يحصد الصدى الذي كان يأمله.

ولفت كنعان الى أن المادة 49 من الدستور هي مادة تقنية تتعلق بآلية انتخاب الرئيس ولا علاقة لها بصلاحيات الرئيس ولا بالمناصفة ولا تمس تاليا دستور الطائف.

وأظهرت ردود الفعل الشعبية رفضا من 14 آذار، فيما تفاوت موقف 8 آذار بين الصمت وعدم الارتياح، ما يعني أن الاقتراح ولد ميتا، كما تقول مصادر حزب الكتائب وانه لن يكون أكثر من محاولة لتحريك الجمود في ملف الاستحقاق الرئاسي.

مصدر في حزب القوات اللبنانية لم يمانع بمبدأ انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب، لكنه اشترط أولا فك أسر الطائفة الشيعية ولبنان ثانية من وطأة سلاح حزب الله كي يتمكن اللبنانيون جميعا من التعبير عن رأيهم بحرية.

على صعيد جلسة مجلس الوزراء أمس الأول فقد اتسمت باللاسياسية. وقد حاول وزير الخارجية جبران باسيل الادلاء بمداخلة سياسية حول نداء كتلة التغيير والإصلاح يوم الاربعاء وحديثه فيها عن «الداعشية السياسية»، لكن الرئيس تمام سلام قاطعه بالقول: النفايات أولا ـ في إشارة الى أن جدول أعمال الجلسة محصور في النفايات، التي رغم الساعات الطوال لم يتوصل مجلس الوزراء الى حسم أمر معالجتها، نتيجة تناقض الآراء والمواقف وكان ان شكلت لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الحكومة لمعالجة الوضع.

وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس طرح في الجلسة ملف اللاجئين السوريين، فتقرر إعفاء اللاجئين الراغبين في العودة الى سورية، المخالف وضعهم في لبنان الى قوانين الإقامة، من الغرامة المالية الباهظة، التي يترتب عليها دفعها في الاحوال العادية.

وقال درباس إن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ترفض أن تشمل مساعداتها اللاجئين العراقيين، وقرر مجلس الوزراء إبلاغ المفوضية بانه ليس من حقها ممارسة الانتقائية

إلى ذلك، التقى أمس رئيس الحكومة تمام سلام وفدا من هيئة علماء المسلمين راجعته بشأن مطالب مسلحي داعش والنصرة بمقايضة العسكريين والأمنيين اللبنانيين لديها بسجناء إسلاميين في سجن رومية.

وبالتزامن نفى وزير الداخلية نهاد المشنوق ان تكون زيارة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الى تركيا علاقة بالأسرى العسكريين، وانه غير مكلف بأي مهمة على هذا الصعيد.

وتلزم الحكومة اللبنانية وجميع المسؤولين الصمت حيال الاتصالات الحاصلة بهذا الخصوص تجنبا لإفسادها، خصوصا بعد تردد معلومات ان داعش هددت بقتل احد العسكريين كل 48 ساعة تأخير، حسب جريدة الأخبار.

وزير العدل أشرف ريفي، قال في إطلالة تلفزيونية عبر المؤسسة اللبنانية للإرسال ان داعش حالة عابرة وقصيرة العمر كونها بعيدة عن الإسلام وقيم الإسلام، وهي بدأت مع النظام السوري، ثم صارت تعمل في مكان آخر، نافيا وجود بيئة حاضنة لها في لبنان، وبطرابلس بالذات، لافتا الى ان علي عيد وابنه رفعت المتهمين بتفجيري مسجدي التقوى والسلام في طرابلس في مثل هذا اليوم من السنة الماضية، أصبحا الآن في سورية.

وردا على سؤال قال ان داعش وحزب الله صورتان تشبهان بعضهما بعضا، وان الحزب ذي فكر إلغائي توسعي هدفه الوصول بإيران الى مياه المتوسط الدافئة.

وكشف الوزير ريفي ان جريمة قتل الصحافي الأميركي لا علاقة للإسلام بها من قريب او بعيد. وقال: استنادا الى معلومات فإن ثمة عملية عسكرية ضد احد الأماكن في سورية لتحرير رهائن أميركية، كما ان هناك في الوقت ذاته من أرسل الى مقرب من النظام السوري عارضا التفاوض لتحرير هؤلاء، فكان ان طالب المقرب من النظام مبلغ 5 ملايين دولار، وكادت الصفقة تتم لكن حدثا أمنيا حصل وعرقل المفاوضات.

وردا على استيضاح لـ «الأنباء» قال الوزير ريفي ان مصدر معلوماته مخابراتية، وانه لا يستطيع الجزم بأن قتل الصحافي الأميركي جيمس فولي، تم قبل عرقلة المفاوضات أو بعدها، او بسببها.

وكشف الوزير ريفي ايضا عن ان قائد تنظيم فتح الإسلام الذي أرسله النظام السوري الى مخيم نهر البارد ليخرّب الوضع اللبناني عبره، جرت تصفيته في سورية ايضا.

وختم بالقول ردا على سؤال آخر: أنا لا أخاف على لبنان من داعش وأخوات داعش، طالما انه ليست لهم بيئة حاضنة فيه، حيث السنة الذين أفخر بأن أكون منهم معتدلون، ولا يمكن ان يشكلوا بيئة حاضنة لداعش أو سواها.

لا نوافق على «داعش» ولو رفعوا ألف علم «لا إله إلا الله»

الجوزو لـ «الأنباء»: الخوف على المسيحيين من أنفسهم وليس من «داعش»

بيروت ـ أحمد منصور

اعتبر مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو ان هناك من كان يحاول الايقاع بين اهالي عرسال والجيش اللبناني من خلال الاحداث الاخيرة، ورأى ان ما من لبناني يرتاح للاوضاع التي وصلنا اليها في لبنان على الرغم من الخطوات والاجراءات الامنية في بعض المناطق التي قامت بها الحكومة، معتبرا ان الحمل ثقيل والمسؤوليات صعبة وكبيرة، مؤكدا ان الاسباب تعود لعدم انتخاب رئيس للجمهورية، محملا المسؤولية للقيادات المارونية الذين يتصارعون على كرسي الرئاسة، ورأى ان الخوف على المسيحيين في لبنان هو من المسيحيين انفسهم وليس من داعش، لأن في لبنان مع الاسف هناك زعامات لا تقل خطورة في طريقة تصرفها عن داعش، مشددا على اننا لا نريد صراعا بين المسيحيين ولا نريد خلافا حول الرئاسة.

وقال الجوزو في تصريح لـ «الأنباء»: نحن لا نوافق على الاعمال الهمجية التي تقوم بها داعش، المسيحيون جزء لا يتجزأ من هذه الامة، نحن نعتبر ان المسيحيين جزء لا يتجزأ من التركيبة في العالم العربي، وما قامت به داعش نحن لا نوافق عليه ابدا، كما اننا لا نوافق على القتل والذبح الحاصلين في اي مكان في سورية او في العراق، فكل هذه الاعمال لا يقرها الاسلام بأي شكل من الاشكال حتى لو رفعوا ألف علم من اعلام «لا اله الا الله محمد رسول الله»، فهم يخالفون مبدأ الاسلام، فالاسير في الاسلام محفوظ الكرامة والحياة، فلا يجوز ان يقتل بأي شكل من الاشكال.

الشيخ محمد علي الجوزو

العلاقة بين عون والحريري عادت إلى المربع الأول

علم من مصادر واسعة الاطلاع أن العلاقة بين العماد ميشال عون والرئيس سعد الحريري عادت الى المربع الأول، أي الى ما كانت عليه قبل حوارهما السياسي الذي افتتح في لقاء باريس الشهير نهاية العام الماضي وأنتج حكومة وتعيينات.

وتنقل هذه المصادر عن أوساط عون قولها إن «المشوار» مع الحريري انتهى عند هذا الحد، وان ما هو قائم من تعاون في إطار الحكومة سيستمر لكنه لا يعدو كونه من مخلفات ومفاعيل المرحلة الماضية.

وتضيف هذه المصادر أن عون أسقط من حساباته إمكانية وصوله الى رئاسة الجمهورية بتأييد من الحريري وبالتفاهم معه، معتبرا أن «قرار الحريري ليس في يده» وأن تجربة الحوار معه انتهت الى نتيجة مخيبة حتى ولو كان ما حصل خارجا عن سيطرته وإرادته.

وبالتالي فإن عون لا يرى في الحريري أكثر من «فريق سياسي» ويتعامل معه على هذا الأساس، ولا يرى فيه حليفا أو شريكا. فهذه الصفة لا تنطبق إلا على حزب الله.

وتدعو هذه المصادر الى رصد المسار السياسي التصعيدي من جانب عون ويعكس خيبة من نتائج الحوار مع الحريري وعودة الى السياسة السابقة. وهذا التغيير كان قد بدأ مع إطلاق عون مبادرته التي ترجمت عمليا وقانونيا عبر اقتراح قانون تعديل دستوري لانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب وعلى مرحلتين، وظهر أيضا من خلال زيارات الوزير جبران باسيل الى طهران وبغداد، ووصل أخيرا الى عودة التجاذبات والخلافات داخل مجلس الوزراء وبعدما عكس «النداء» الصادر عن تكتل التغيير والإصلاح حالة اعتراضية وكان أقرب الى «إنذار»، معلنا افتتاح مرحلة جديدة ستشهد تغييرا في الأداء والموقف.

العسكريون المخطوفون.. ملف معقد وطويل الأمد

بيروت: لم تسجل قضية العسكريين المخطوفين لدى «داعش» و«النصرة» أي تقدم أو تطور، ويبدو أنه ملف معقد وطويل الأمد:

ـ الجهة الخاطفة توزع الأدوار فيما بينها وتطرح شروطا «تعجيزية»، بدءا من الإفراج عن إرهابيين خطيرين ومحكومين، وصولا الى اشتراط انسحاب مقاتلي حزب الله من سورية.

ـ قيادة الجيش اللبناني ليست في وارد التفاوض مع إرهابيين والمساومة معهم.

ـ هيئة العلماء المسلمين تلعب دور الوسيط وناقل الرسائل وقناة تواصل بين الحكومة اللبنانية والجهات الخاطفة، ولكن دورها غير كاف في الإحاطة بكل تعقيدات المسألة.

ـ مدير عام الأمن العام اللواء عباس ابراهيم الذي تلقى اتصالات ومناشدات من أهالي العسكريين المخطوفين لتولي الملف بحكم خبرته وتجربته الناجحة في هذا المجال والثقة المطلقة به، لم يتول هذا الملف رسميا كوسيط وكمفاوض رسمي لأن ظروف وشروط مهمته لم تتوافر بعد، وهو رافض لمبدأ المقايضة بين العسكريين والإرهابيين ولا يقبل اليوم ما كان رفضه عندما كان يتولى ملف راهبات معلولا. وأما زيارته الى تركيا فإنها استكشافية وجاءت بناء على طلب وتكليف من رئيس الحكومة تمام سلام.

أخبار وأسرار لبنانية

● **رد غير مباشر على الخطاب الأخير:** قيل إن إبداء البطريرك بشارة الراعي استعداده للقاء أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله والتكلم لغة واحدة، لأن لبنان وشعبه وكيانه في خطر، هو بمنزلة رد غير مباشر على نصرالله الذي دعا في خطابه الأخير إلى «مواجهة الخطر الذي يتهددنا جميعا»، متوجها إلى المسيحيين بالقول: «إذا كان هناك من يزال يراهن على أن المسيحيين في لبنان يعنون شيئا للأميركي والغرب فهو واهم، وعند أي تهديد لكم سيوجهون دعوة لكم كما حصل للمسيحيين في العراق».

● **حزب الله سيستثني «المستقبل» و«الجماعة»:** لوحظ أن حزب الله في «جولته الصيداوية» على قوى وأحزاب وشخصيات سياسية ودينية استثنى تيار المستقبل والجماعة الإسلامية. «وفد حزب الله ضم أعضاء المجلس السياسي عبدالمجيد عمار ومحمود قماطي ومحمد صالح ومسؤول الحزب في صيدا الشيخ زيد ضاهر».

وبعد يومين على جولة حزب الله في صيدا، عقد اجتماع بين المستقبل والجماعة الإسلامية في منزل النائبة بهية الحريري في مجدليون، صدر على أثره بيان مشترك أكد على التمسك بمشروع الدولة وبناء المؤسسات والوقوف مع الجيش اللبناني والقوى الأمنية، ورفض كل أشكال التطرف والغلو من أي جهة كانت.

● **جعجع والاستحقاقات:** في جلسة خاصة قبل نحو شهر تساءل د.سمير جعجع أمام مقربين: ماذا نفعل إذا انتهت الولاية الممددة للبرلمان وكان الفراغ الرئاسي متماديا، هل نجدد له؟ لدينا مجموعة استفهامات كبيرة ونحتاج إلى تصور للوضع من دون رئيس ولا برلمان. إلا أنني شخصيا أفكر في أن نندفع بقوة تحت شعار «انتخابات نيابية لانتخاب رئيس للجمهورية». أول يوم بعد الانتخابات النيابية يجب انتخاب رئيس. لا يهم هنا إذا كانت النتيجة لمصلحتنا كقوى 14 آذار بنسبة 5 أو 20٪. الأكيد أننا سنتقدم ولن يستطيعوا اللحاق بنا.

● **سليمان الرافض للتمديد:** موقف الرئيس ميشال سليمان الرافض للتمديد للمجلس النيابي، قد ينسحب على موقف وزرائه الثلاثة في الحكومة وهم: سمير مقبل وأليس شبطيني وعبدالمطلب الحناوي، ما يجعل التمديد يحتاج إلى آلية لا تعتمد مجلس الوزراء كجسر للعبور إلى التمديد في مجلس النواب، كون أي مرسوم يحتاج إلى تواقيع الوزراء الـ 24 حتى يصدر، بل تعتمد مجلس النواب نفسه ووفق الآليات المتبعة.

● **سلام إلى نيويورك:** يدرس رئيس الحكومة تمام سلام ترؤس الوفد اللبناني إلى اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك الشهر المقبل وإلقاء كلمة لبنان أمامها، بعدما ساد في فريقه توجهان: الأول يدعم سفر سلام شخصيا إلى نيويورك وعقد لقاءات مع عدد من زعماء الدول العربية والدولية التي تشارك عادة في اجتماعات الجمعية العمومية، وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي باراك أوباما، فيما الرأي الثاني يدعو إلى التريث في اتخاذ قرار المشاركة في انتظار ما سيؤول إليه الاستحقاق الرئاسي. إلا أن البعثة اللبنانية في نيويورك لفتت إلى وجوب حسم القرار اللبناني للتمكن من إجراء الحجوزات اللازمة في الفنادق وطلب المواعيد، ولاسيما تحديد موعد كلمة لبنان، لأن التوقيت يختلف في حال ترأس الوفد رئيس الحكومة. وثمة من يرى في الحلقة الضيقة للرئيس سلام أن يقترح حضور وزير الخارجية جبران باسيل لئلا تعطى لمشاركة سلام تفسيرات تتصل بالمساس بصلاحيات رئيس الجمهورية الذي يحضر عادة هذه الاجتماعات، علما أن رؤساء حكومة سابقين ترأسوا في مناسبات مختلفة الوفود اللبنانية إلى نيويورك.

● **الطيران الأميركي يرسم الحدود الجديدة:** يروي النائب مروان حمادة: «لدي صديق اسمه برنار كوشنير الذي كان من مجموعة «أطباء بلا حدود» في السبعينيات ثم أصبح وزيرا للخارجية، وقد زارنا في بيروت منذ شهر وتناولنا العشاء معه ومع وليد بك وكان آتيا من كردستان قبل حصول القصف الأميركي وتنبأ لنا بأن إنشاء الدولة الكردية أصبح منتهيا ومكرسا، أولا بأداء نوري المالكي السيئ الذي أدى إلى بروز الروح التقسيمية في العراق، وبصمت تركي أو «قبة باط» تركية، وتخوف إيراني من ظاهرة «داعش»، فكانت قد بدأت ترتسم عناصر مشتركة للدولة الكردية. واليوم نستطيع القول إن الطيران الأميركي فقط يرسم الحدود الجديدة لدويلات المنطقة ولم يتبين بعد ما هو المصير السوري.

من ينادي بأولوية انتخاب الرئيس ويرفض التمديد يقود البلاد إلى المؤتمر التأسيسي

هاشم: البديل عن الرئيس التسووي هو الرئيس التسووي

قاسم هاشم

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم أن التمديد للبرلمان هو تعد صارخ على حقوق الشعب، معتبرا أن ما يقال عن وجود موانع دستورية وأمنية تحول دون إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، ليس سوى ذريعة غير قابلة للترجمة عمليا على أرض الواقع، خصوصا بعد أن تمكن الجيش اللبناني بانتصاره على الإرهاب في عرسال، من فرض الأمن والاستقرار بما يسمح للمواطنين بممارسة حقهم في انتخاب مجلس نيابي جديد، مشيرا من جهة ثانية الى أن إصرار تيار المستقبل على التمديد للمجلس بذريعة «أولوية انتخاب رئيس للجمهورية»، يندرج في إطار المزايدة على موقف حلفائه في قوى 14 آذار، علما أن كل المكونات السياسية في لبنان وفي مقدمها قوى 8 آذار متمسكة بأولوية انتخاب رئيس، إلا أن هذا لا يعني ضرورة تجميد باقي الاستحقاقات وتعطيل كل المؤسسات الدستورية الى حين التوصل الى توافق حول هوية الرئيس العتيد.

وردا على سؤال حول حتمية وقوع السلطة التنفيذية في الفراغ حال ولادة مجلس نيابي جديد في ظل خلو قصر بعبدا من سيده، لفت نائب البعث لـ «الأنباء» الى أن الجميع يقر ويعترف بأن الشغور في موقع رئاسة الجمهورية، جعل البلاد حبلى بالتعقيدات الدستورية، إلا أن الحكمة الوطنية تقضي بإبقاء ولو جزءا صغيرا من قطار الدولة على سكته بدلا من خروجه بالكامل عنها وسقوطه في المجهول، حيث انهيار المؤسسات والنظام برمته سيكون مدويا، معتبرا بالتالي أن من ينادي اليوم بأولوية انتخاب رئيس للجمهورية ويمتنع مقابل أولويته تلك عن إجراء الانتخابات النيابية أو حتى عن التمديد للمجلس النيابي وإن كان أبغض الحلال، هو من يقود البلاد عنوة ورغم أنف الجميع الى مؤتمر تأسيسي، مستدركا بالقول إنه وبغض النظر عن حفلة المزايدات التي يطلقها تيار المستقبل لمسايرة حلفائه، فإن أكثر ما يدعو للأسف هو أن التيارات والأحزاب السياسية جعلت من الاستحقاق الرئاسي قضية رأي عام في محاولة لاستثمارها شعبيا كل من منظاره الخاص وعلى حساب المصلحة الوطنية، مؤكدا ان البديل عن الرئيس التسووي هو الرئيس التسووي.

وفي سياق منفصل وعن قراءته لمبادرة وزير الاتصالات بطرس حرب والتي أكد فيها أنه يحق للمجلس النيابي بموجب المادة 49 من الدستور انتخاب رئيس جديد للبلاد في الدورة الثانية بنصاب الأغلبية المطلقة أي بالنصف زائد واحد، لفت النائب هاشم إلى أن هذه المبادرة «اللامبادرة» مضيعة للوقت أكثر مما هي مسعى لإنقاذ الاستحقاق الرئاسي، خصوصا أن الوزير حرب يدرك أكثر من سواه أن كل الدراسات والاجتهادات الدستورية جزمت بأن النصاب في الدورتين هو ثلثا أعضاء المجلس، وهو ما عاد وأكد عليه مكتب المجلس بإجماع أعضائه من 8 و14 آذار، معتبرا بالتالي أن مبادرة الوزير حرب لن تبلغ الهيئة العامة لمجلس النواب، وستبقى في أدراج الرئيس بري لتعارضها بالشكل والمضمون مع الأحكام الدستورية.

وأضاف هاشم أن الوزير حرب يدرك انطلاقا من كونه رجل قانون، أن مبادرته ساقطة بالأساس لا بل ولدت ميتة، إلا أن مصلحة قوى 14 آذار تقضي بانتخاب رئيس للجمهورية حتى ولو بشكل مخالف للدستور في محاولة للإمساك بموقع رئاسة الجمهورية.